

بلاغ صحفي عقب انعقاد المؤتمر الثالث لشبكة المحامين ضد عقوبة الاعدام

تحت شعار ((إلغاء عقوبة الإعدام نهائيا، التزام دستوري وحماية لحقوق الإنسان)) ، عقدت شبكة المحاميات والمحامين مؤتمرها الثاني بمراكش يوم الجمعة 29 يونيو 2018 بدعم من الائتلاف المغربي ضد عقوبة الاعدام والمرصد المغربي للسجون والائتلاف الدولي و منظمة جميعا ضد عقوبة الإعدام، وذلك بحضور وزارة العدل والحريات والمجلس الوطني لحقوق الانسان ونقيب هيئة المحامين لمراكش شخصيا ونيابة عن رئيس جمعية هيئات المحامين بالمغرب ونقباء سابقون ومحاميات ومحامين وقضاة وممثلي فروع الشبكة ومنظمات حقوقية

وقد كانت الجلسة الافتتاحية للمؤتمر مناسبة لاستعراض اشكالية عقوبة الإعدام على المستوى القانوني والحقوقى والسياسي والمجتمعي، وموقعها في إطار المنظومة الجنائية، ومن خلال مشروع تعديل القانون الجنائي المعروض من وزارة العدل ، ومن خلال التوجهات التي قدمها باسم وزير العدل السيد مدير الشؤون الجنائية والعبء وهو ما شد انتباه المؤتمرين وكذا مقترحات الإلغاء التي تقدمت بها بعض الأحزاب السياسية للبرلمان.

وقد شددت الشبكة على الأبعاد الكبرى التي تمثلها مسألة الالغاء النهائي لعقوبة الاعدام بالمغرب ومخاطر الإبقاء عليها على مسارات العدالة والقضاء وحقوق الإنسان، كما سجلت بإعجاب مسيرة الحركة العالمية لإلغاء والمكاسب التي حققتها و التطورات الإيجابية التي يشهدها العالم من خلال اتساع جغرافية الالغاء النهائي للعقوبة وسعي العديد من الدول الي التوقيع والمصادقة على قرار التوقيف العالمي لتنفيذها، معبرة عن الخيبة اتجاه موقف المغرب وحكومته بسبب امتناعها عن التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وعلى مدي خمس دورات ، منددة كذلك باستمرار تنفيذ الإعدام بالعديد من الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية وايران والصين وغيرها.

ولقد تناول المؤتمر عقب الجلسة الافتتاحية جدول عمل المؤتمر حيث ناقشوا أهمية تأسيس الشبكة وفروعها و الوقوف عند تجربتها خلال السنوات الاخيرة وما قدمته لفائدته هدف الغاء عقوبة الاعدام مع حلفائها وطنيا وجهويا ودوليا من حيث التعبئة ومن حيث المبادرات والفعاليات ونشر الوعي بقضية عقوبة الاعدام وسط صفوف المحاميات والمحامين وهيئاتهم، كما تناولوا آفاق ومستقبل الشبكة وأهدافها ويرفع فعالية اجهزتها بعد ان أضحت هيئة لها مكانها وسط الحركة المناهضة لعقوبة الاعدام و آلية معبأة ميدانيا للمرافعة من أجل بلوغ الغاها.

وعقب ذلك تم تجديد أجهزة الشبكة على مستوى المجلس الاداري والمكتب الوطني الذي يتكون من المحاميات الاساتذة: نعيمة الكلاف، فاطمة المعضاضي، فاطمة الزهراء الوزاني، خديجة الروكاني، سلوى المجادلي، ومن المحامين الأساتذة، عبد الرحمان العلاللي، علي عمار، محمد المسعودي، محمد الغازي، حمادي ماني، عبد الرحيم الجامعي، خالد الأسوي، محمد السليمان

مراكش: 30 يونيو 2018

عبد الرحيم الجامعي